مطالبة بفتح ملف حقوق الإنسان في السعودية

وجهت أماني الأحمدي، مستشار حقوق الإنسان في السعودية لدى المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، رسالة مفتوحة حول أهمية أن تمثل قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي انعطافة في تعامل العالم مع ملف حقوق الإنسان في السعودية، وذلك في ظل اختتام الاستعراض الدوري الشامل لسجل حقوق الإنسان في السعودية لدى الأمم المتحدة، والذي انتهى الجمعة الماضية.

وقالت الأحمدي في رسالتها: إن مقتل خاشقجي بهذه الصورة المروعة داخل سفارة بلده لمجرد ممارسة حقه في التعبير عن الرأي، رغم الحماية الخاصة التي يعطيها القانون الدولي للصحفيين، يعني أن حقوق جميع الأشخاص باتت مهددة، وأن التحرك من أجل ملف حقوق الإنسان في السعودية أصبح ضروريًا أكثر من أي وقت مضى.

وشددت الأحمدي على أنها "مأساة حقيقية أن ترى شخصًا يدعو إلى إطلاق سراح أشخاص مسجونين بشكل غير قانوني يسقط ضحية لذات النظام" مشددة على أن موت الصحفي السعودي جمال خاشقجي كان أكبر نداء لإيقاظ الضمير الإنساني، لا سيما أنه كان يسلط الضوء و بشكل مستمر على قضايا هامة مثل قمع نشطاء وصحفيين

ورجال دين في المملكة العربية السعودية.

ورأت مستشار الأورومتوسطي لملف حقوق الإنسان في السعودية أن ما حدث ينبغي أن يكون دافعاً للكشف عن العديد من الانتهاكات الأخرى، كالحرب التي تقودها السعودية في اليمن، ونظام الوصاية للذكور بصورة تعسفية في السعودية، والاحتجازات التعسفية والحكم بالإعدام بشكل غير قانوني على سلمان العودة وإسراء الغمغام.

وأسفت الأحمدي لتقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات جدية للضغط من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في السعودية، بالرغم من أنه " على وعي كامل بسلسلة الأحداث المتنامية وظروف المعيشة غير الإنسانية في السعودية"، وذلك بسبب تقديمه للتحالفات السياسية والمنافع المادية على احترام حقوق الإنسان.

وختمت مستشار الأورومتوسطي رسالتها بالقول: "حرية التعبير لا يجب أن يكون ثمنها السجن مدى الحياة، النساء لا يجب أن يكنّ محتجزات ومستعبدات من قبل الوصي الذكر عليهن، والاحتجاج السلمي لا يجب أن يكلفك حياتك، وإذا تم إسكات صوت شخص ما، فإن من واجبنا أن نكون نحن صوته".